

الشمول المالي في الجزائر بين إتاحة واستخدام الخدمات المالية - دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب- Financial inclusion in Algeria between the availability and use of financial services - a comparative study between Algeria and Tunisia and Morocco-

نجيب الله حاكمي¹، سميرة بولحبال²

¹مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية، الجزائر، nadjiballahhakmi@gmail.com

²مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية، الجزائر، boulahbelsamira@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/09/15

تاريخ القبول: 2021/06/23

تاريخ الاستلام: 2021/05/25

ملخص:

قمنا في بحثنا هذا بدراسة إشكالية تمكين مستهلكي الخدمات المالية من استخدام الخدمات المالية المعروضة من منتجاتها (من مختلف الشرائح والمناطق) لزيادة كفاءة إنتاجية عوامل الإنتاج وتخفيض تكاليف الفرص البديلة، ولذلك قمنا بدراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس من حيث معايير الإتاحة والاستخدام. فمن حيث مؤشرات الإتاحة (التي تمثل عرض الخدمات المالية)، تم تتبع مؤشرات تطور الشبكة المصرفية في الجزائر من خلال: عدد الوكالات الموصولة إلكترونياً، تطور عدد السكان لكل وكالة مصرفية، عدد الموظفين لكل شبك مصرفي، تطور ماكينات الصرافة الآلية، تطور فروع البنوك التجارية. أما في جانب الاستخدام (أي جانب الطلب على الخدمات المالية)، فقد تبين من تطور أنماط الودائع حسب طبيعتها أن أغلبها تحت الطلب لا تساهم في تمويل الاستغلال أو الاستثمار، مع تطور نسبة قروض البنك غير العاملة إلى إجمالي مجموع القروض، المقترضون من البنوك التجارية، تطور نسبة العروض النقدي بمعناه الواسع من إجمالي الناتج المحلي، سعر الفائدة على الودائع (%)، الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، مؤشر عمق المعلومات الائتمانية. وقد تم إثبات تأخر الجزائر في كل من معايير رغم تقدمها في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، وعند المقارنة بين الوثائق المطلوبة لحيازة حساب بنكي بين الجزائر وتونس والمغرب تبين أن الدول المجاورة تمنح تسهيلات أكبر لمستهلكي الخدمات المالية مما يبين ضرورة تفعيل هذه المبادرات لامتصاص الكتلة النقدية.

كلمات مفتاحية: الشمول المالي، إتاحة الخدمات المالية، استخدام الخدمات المالية، الإشباع المالي، التكنولوجيا المالية.

تصنيفات JEL: 0، 2، G

Abstract:

In our research, we examined the problem of enabling consumers of financial services to use the financial services offered by their producers (from different segments and regions) to increase the efficiency of the productivity of production factors and reduce the costs of alternative opportunities. Therefore, we conducted a comparative study between Algeria, Morocco and Tunisia in terms of standards of availability and use. In terms of availability indicators (which represent the supply of financial services), indicators of the development of the banking network in Algeria were tracked through: the number of electronically connected agencies, the evolution of the population of each banking agency, the number of employees per bank window, the development of automatic teller machines, the development of commercial bank branches. As for the use side (i.e. the demand side for financial services), it has emerged from the development of

the patterns of deposits according to their nature that most of them are on demand and do not contribute to financing exploitation or investment, with the development of the ratio of non-performing bank loans to total loans, borrowers from commercial banks, The development of broad money supply ratio of GDP, deposit interest rate (%), domestic credit provided to the private sector, depth of credit information index. Algeria's lag was demonstrated in each of the criteria, despite its progress in per capita gross national income. When comparing the documents required to hold a bank account between Algeria, Tunisia and Morocco, it was found that neighboring countries grant greater facilities to consumers of financial services, which indicates the need to activate these initiatives to absorb the cash mass.

Key words: financial inclusion, access to financial services, use of financial services, financial satisfaction, financial technology.

Jel Classification Codes:G, 2, 0

1. مقدمة:

أدى التحول في بنية الشركات والمؤسسات المنتجة للسلع والخدمات والمعرفة، وتطور هيكلها التنظيمية نتيجة التوسع في نشاطاتها الاستثمارية إلى تغيير أنماط التمويل لديها، فبعد أن كانت أغلب الشركات عائلية تعتمد على مواردها الذاتية، أضحت بحاجة إلى زيادة الطلب على مختلف عوامل الإنتاج للعمل وفق الاقتصاديات السلمية، بغرض تقليل التكلفة الوحودية، ومحاولة الخروج بميزات تنافسية. ولعل أهم عامل انتاج كانت المؤسسات في حاجة اليه هو تعزيز رأس المال، ولهذا بدأ الاعتماد على التمويل غير المباشر المبني على الاستدانة، ليظهر التمويل المباشر - أين يتمكن المستثمر من معرفة منافذ استثمار مدخراته- في شكل أسواق مالية لتمويل الاستثمار، في سوق رأس المال كتمويل مستدام للمؤسسات طويل الأجل، أو في سوق نقدي (عبر السوق ما بين البنوك أو في سوق الأصول القابلة للتداول). فتسعى مختلف التشريعات الاقتصادية الى تفعيل وتيسير وتيرة الانتقال العقلاني والأمثل والمؤطر قانونيا لإضفاء الشرعية والحماية بين الاطراف المتعاقدة، المتمثلة في من لديهم فوائض مالية أو نقدية يرغبون في استثمارها وتوظيفها لخلق قيمة مضافة في شكل مساهمة في خلق فوائض اقتصادية حقيقية، ومن لديهم عجز مالي وهم في حاجة الى تحريك الطاقات وعوامل الانتاج عبر توفير الموارد المالية اللازمة لذلك. وهذا ما يزيد في الناتج الاجمالي الحقيقي ويؤدي الى تحقيق أرباح مجزية لهم، مما يؤدي الى تخفيض بطالة عوامل الانتاج ككل. ولضمان هذا الانتقال السلس للموارد المالية كان لابد من توفير خدمات مالية ذات مزيج تسويقي فعال (بجودة عالية، بسعر أقل، منتج، ترويج) لأقصى عدد من مستهلكي الخدمات المالية، في أسرع وقت، تحمل هذه المنتجات آخر الافكار الابداعية والابتكارية. فبعد أن اتسمت مختلف الخدمات المالية والعمليات البنكية بضعف في التنسيق بين مختلف الوكالات المصرفية، ونقص في الحوكمة بصفة عامة، مع بطء في معالجة الملفات. وفي ظل الفائض في الكتلة النقدية في ظل البحبوحة المالية المشكلة لأصول ميزانيات البنوك العمومية خاصة من جهة، وضعف تمويل واستفادة الشرائح منها (مع الاستدلال بنصيب الفرد من الناتج المحلي). ولتتبع الشمول المالي الجسد فعليا، كان لابد من تتبع الحسابات الراكدة والنشطة لمعرفة مدى استجابة الطلب على الخدمات المالية لعرضها. فقد ظهرت إشكالية التطرق لواقع وآفاق الشمول المالي في الجزائر وإيجاد الحلول لاستخدام الموارد المالية المتاحة من البنوك والمؤسسات المالية؟ أي هل هناك تخصيص أمثل للموارد المالية واستخدام أمثل لها؟ بمعنى هل الخلل في ضعف التغطية المالية أو نقص إقبال المستهدفين من الخدمات المالية؟ وكإجابة مبدئية يمكن القول: ما دام ان هناك كتلة نقدية مجمدة (غير عاملة) على مستوى البنوك فإن هناك اشباع مالي لمستهلكي الخدمات المالية؛

وتندرج ضمن الإشكالية تساؤلات فرعية، أهمها:

- ما مدى تقدم الجزائر في تبني سياسات الشمول المالي من حيث توفير عرض للخدمات المالية؟
 - ما مدى تحفيز السلطات الوصية لإقبال الأعوان الاقتصاديين للطلب على الخدمات المالية المتاحة، واستخدامها؟
- وقد تم اقتراح فرضيتين، هما:
- باعتبار أن الجزائر بلدا له مداخل معتبرة، فإنه يسعى إلى تعزيز ترسانتها المالية بتوفير بنية تحتية لذلك؛
 - يعتمد الاستخدام الفعلي على مدى وفرة وتطور البنى التحتية المالية.

أهمية البحث

ترجع أهمية الموضوع إلى ضرورة امتصاص السيولة المتداولة في السوق الموازية، حيث تحتم على السلطات النقدية البحث عن جذب وتبعية ما قيمته 2500 الى 3000 مليار دينار جزائري متداولة في السوق الموازية، و1500 الى 2000 مليار دينار جزائري مكتنزة لدى قطاعي الاسر والاعمال، ما يشكل عائقا امام تمويل الاقتصاد الوطني من جهة، ويزيد من تكلفة الفرصة البديلة وبطالة رؤوس الاموال لدى الطرف الاخر من جهة أخرى. لهذا كان لابد من توفير مزيج تسويقي من شأنه اشباع الاحتياج المالي لمختلف الاعوان الاقتصاديين وتحقيق رضاهم، عبر احتواء كل الشرائح الاجتماعية بتوفير خدمات مالية مناسبة وبأسعار معقولة وفي الوقت المناسب تستجيب لطموحاتهم الاستثمارية باستخدام ابتكارات التكنولوجيا المالية. كما أن السيولة الإجمالية للبنوك واصلت انخفاضها سنة 2020 حيث انتقلت من 1.557,6 مليار دج في نهاية 2018 الى 1.100,8 مليار دج في نهاية 2019، لتبلغ 916,7 مليار دج في نهاية 2020 أي تقليص في سيولة البنكية بـ 184,2 مليار دج مقارنة بمستواها الذي سجلته في نهاية 2019. وهذا ما أدى بلجنة عمليات السياسة النقدية لبنك الجزائر تقلص من نسبة الاحتياطات الزامية الى 8 % بدلا من 10% لتحفيز تمويل الاقتصاد الوطني، كما قامت بتخفيض نسبة الأساس الى 3.25 % كإجراءات وقرارات تبين تماشي السياسة النقدية مع الوضعية الاقتصادية لضمان تمويل الاقتصاد خاصة في ظل جائحة كورونا من جهة، وانخفاض أسعار البترول، وهذا بعدما شهدت السوق ما بين البنوك فوائض في السيولة المعروضة مع بداية الالفية.

حدود الدراسة

ركزت الدراسة على دول المغرب العربي الثلاث (الجزائر، تونس والمغرب) من خلال معرفة تموقع ودرجة مواكبة الجزائر للتغيرات الإقليمية في مجال مساهمة متطلبات الساحة المالية، وتأقلمها مع التطورات المشهودة لتعزيز الرفاهية والإشباع المالي. أما فيما يخص سنوات الدراسة فقد اعتمدنا على المعطيات التي استطعنا الحصول عليها انطلاقا من قاعدة بيانات البنك الدولي، نظرا لعدم توافر معطيات على المستويات المحلية لبعض المؤسسات.

الأدوات والمنهجية

اعتمدنا في تتبع مدى الطلب على الخدمات المالية التي تسعى مختلف السلطات النقدية لعرضها للوصول الى اشباع مالي، من شأنه تفعيل الاستغلال الأمثل لعوامل الإنتاج وتفاذي بطالتها، عبر تحييد تكاليف الفرص البديلة التي تتأتى من تعطيل الدورات الإنتاجية الناجم عن التأخر في توفير الموارد المالية اللازمة. اعتمدنا على المنهج التحليلي الوصفي للمؤشرات التي تثبت وتبرهن المبادرات الفعلية للسلطات النقدية عبر السنوات قيد الدراسة (على حسب توافر المعطيات)، وتسخير البنية التحتية المهمة جدا لنجاح سياسات الشمول المالي لتوفير العرض المعبر عنه بالإتاحة للخدمات المالية من طرف الجهاز النقدي، والاجابة عن إشكالية مدى كفايتها للاستجابة للطلب المرغوب والمتزايد لترسيم المعاملات النقدية في ظل تزايد الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية من جهة، وضرورة مواكبة التكنولوجيا المالية لزيادة جودة الخدمات المالية، والتي أثبتت أهميتها في ظل انتشار كوفيد 19.

2. مفاهيم وأبعاد الشمول المالي

بما أن هناك فئة كبيرة ممن هم مقصيين من الاستفادة من الخدمات المالية نظرا لعدة أسباب نذكر منها: تعامل العديد من البنوك أو مراكز البريد بأساليب تقليدية في صناعة المنتجات والخدمات المالية، مع ضعف أو سوء توزيع الشبكة المصرفية (والتي يراعى فيها مبدأ توزيع الشبكة البنكية حسب توزيع الكثافة السكانية أي الحكم في توزيع الفروع المصرفية على حجم الفئة المستهدفة من الخدمات المالية دون مراعاة درجة الاحتياج)، مما يحرم فئة واسعة من مستهلكي الخدمات المالية منها. وبالتالي تؤدي إلى كبح أو نقص فعالية ومردودية نشاطاتها الانتاجية أو الخدمية، وبالتالي نقص المساهمة في الناتج الاجمالي للبلد. كما أن هناك جمهور واسع يتخوف من الخدمات المالية في حد ذاتها نظرا لعدة أسباب، نذكر منها: نقص الثقة في امان وضمان العمليات البنكية، كثافة الوثائق المطلوبة لحيازة حساب بنكي أو بريدي، بطء العمليات المصرفية (حيث أن فئة واسعة من الجمهور المستهدف من الخدمات المالية ممن لديهم تعاملات بمبالغ عالية وحركات كبيرة في حساباتهم المصرفية يجدون أنفسهم أمام قوانين تمنهم من السحب لمبالغ إلا في حدود سقف معين. مما يضطرهم الى التخلي عن التعامل بالشيكات، كما أنهم يواجهون عراقيل متعلقة بالانتظار لمدة أطول من أجل سحب أموالهم. ويستشف مما سبق ضعف العدالة بين الأقاليم من حيث طريقة توزيع الاستفادة من الخدمات المالية.

1.2 مفهوم الشمول المالي:

تم تعريف الشمول المالي بشكل مختلف من قبل المؤسسات المالية المختلفة والأكاديميين. ومع ذلك، من الصعب تعريفه وقياسه باعتبار ان الوصول إلى الخدمات المالية له أبعاد عديدة. وفقا لـ CFI، إنها "عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان المناسب وفي الوقت المناسب عند الحاجة من قبل الفئات الضعيفة والفئات ذات الدخل المنخفض بأسعار معقولة التكلفة. كما أنه عملية ضمان الوصول إلى المنتجات والخدمات المالية المناسبة التي تحتاجها الفئات الضعيفة مثل الأقسام الضعيفة والفئات ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة بشكل عادل وبطريقة شفافة من قبل الفاعلين المؤسسيين الرئيسيين.

الشمول المالي يعني توفير تمويل ميسور التكلفة خدمات مثل الوصول إلى تسهيلات المدفوعات والتحويلات والمدخرات والقروض وخدمات التأمين من قبل الأنظمة المالية الرسمية لأولئك الذين يميلون إلى الاستبعاد. وبالتالي فإنه من الصعب تحديد وقياس المفهوم، والذي ينطوي عموما حول النقاط الآتية¹:

- يجب أن يكون لدى الناس من جميع طبقات المجتمع إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية؛
- يجب ألا تكون هناك حواجز تحول دون الحصول على الائتمان الرسمي؛
- يجب تقديم مبلغ كاف من الائتمان في الوقت المناسب؛
- يجب استهداف الأشخاص الضعفاء وذوي الدخل المنخفض؛
- يجب أن تكون الخدمات المالية رخيصة ومعقولة التكلفة.

تتجه أغلب الأدبيات الى اعتبار الشمول المالي يعكس نسبة استخدام الخدمات المالية برشادة وعقلانية واستدامة، وتعميمها لتغطي كافة الأعوان الاقتصاديين بما في ذلك الشرائح المستبعدة أو المقصاة من الخدمات المالية، ويمكن قياسه بنسبة السكان المستخدمين للخدمات المالية من إجمالي عدد السكان. وبالتالي فيذهب المفهوم الى تكييف تكاليف الحصول على الخدمات المالية مع متطلبات السكان وتخفيف وتنمية استعداداتهم وترغيبهم لإدماج تلك السيولة النقدية المتداولة في السوق الموازية. فإن فرص زيادة الشمول المالي كبيرة خاصة بين

النساء. وحالياً، يمتلك 52% من الرجال حسابات مقابل نسبة لا تتجاوز 35% من النساء، وهي أكبر فجوة بين الجنسين مقارنة بالمناطق الأخرى. ويتيح ارتفاع ملكية الهواتف المحمولة نسبياً مجالاً لتوسيع نطاق الشمول المالي: من بين الأشخاص الذين ليست لديهم حسابات مصرفية، يمتلك 86% من الرجال و75% من النساء هواتف محمولة. ويقوم حوالي 20 مليوناً من البالغين الذين لا يمتلكون حسابات مصرفية في المنطقة بإرسال أو تلقي التحويلات المحلية نقداً أو من خلال خدمة الشباك، من بينهم 7 ملايين في مصر².

وعليه يمكن تعريف الشمول المالي على أنه تعظيم التغطية المالية لصالح الأعوان الاقتصاديين، واستخدام (تحفيز الطلب على الخدمات المالية) أمثل للموارد المسخرة لعرض الخدمات المالية لتمكين كل الفئات من تحقيق اشباع مالي لهم، يحقق طموحاتهم الاستثمارية والاستهلاكية والادخارية بسرعة أكبر ودقة أعلى وجودة مناسبة بأقل تكلفة. وتشمل أقصى كم ونوع من الخدمات المالية من الدفع، السحب، التحويل، التأمين ...) بأسعار تنافسية، مع مراعاة الفئات ذات الدخل الضعيف لتخفيف نسبة الاقصاء من هذه الخدمات، بالإضافة الى القاطنين في المناطق النائية والذين يشكلون النسب الهامة من المحرومين منها، والذين يشكلون حصة كبيرة مستهدفة للاحتواء - باعتبارهم يشتغلون في أنشطة ذات مردودية معتبرة تشكل مصدر رزقهم - ، وبالتالي يكون الاشتغال المالي حسب الدخل وحسب المناطق الجغرافية.

2.2 أثر COVID-19 على تعزيز التكنولوجيا المالية في إطار الشمول المالي

في إشارة الى تجربة ميانمار، احتل موضوع التكنولوجيا المالية أهمية بالغة ضمن اصلاحات ميانمار في 2011، وتحسد هذا في استثمار ميانمار بكثافة في الاتصالات السلكية واللاسلكية عبر توفير البنية اللوجستية التي تخدم تقدر هذه الصناعة، مما أدى إلى خفض أسعار بطاقات SIM والهواتف الذكية وتغطية البيانات.

سجلت ميانمار فقط ما يقرب من 23 مشروعاً للتكنولوجيا المالية. تعمل على تطوير البنية التحتية للمدفوعات الرقمية والهواتف المحمولة، وتعميم المنصات المالية على السكان بتوفيرها خاصة للذين ليس لديهم حسابات مصرفية في ميانمار.

وقد تجسدت هذى المبادرات من خلال إطلاق هيئة dana وصندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال (UNCDF) مع بنك التنمية الآسيوية (ADB) لمشروع مشترك من شأنه تزويد سكان الريف بخدمات التكنولوجيا المالية للمزارعين والاسر ذات الدخل الضعيف في الحضر. فبعد اختيار البنية التحتية المالية للنظام المصرفي ونقص ثقة الجمهور في القطاع المالي، أدى الى زيادة استخدام النقد، جعل 6 بالمائة فقط من البالغين يستخدمون أكثر من منتج للتكنولوجيا المالية رغم الارتفاع الكبير لنسبة استخدام الاموال عبر الاجهزة من 0.8 بالمائة في 2016 الى 80 بالمائة في 2019، وبالتالي فعلي الرغم من النمو، لا تزال خدمات التكنولوجيا المالية لديها مجال للتطوير³.

يعبر عن النقود الالكترونية بأنها الخدمة المالية المقدمة لعملائها من قبل مشغل شبكة الهاتف المحمول (أو كيان شريك مع مشغل شبكة الهاتف المحمول)، والذي يسمح بإجراء المعاملات وتخزين القيمة على الهاتف المحمول. يتم تسهيل تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول من خلال شبكات وكلاء الأموال عبر الهاتف المحمول، والتي تدير معاملات السحب النقدي أو يتم ربطها بحساب مصرفي⁴.

3.دراسة مقارنة لمؤشرات الإتاحة بين الجزائر والدول المجاورة

تتركز معايير الإتاحة لمؤشرات الشمول المالي على الهياكل والبنى التحتية والأدوات المسخرة من السلطات النقدية الممثلة للصياغة على البنوك في سبيل تعزيز مبادرات تغطية أكبر لكل الشرائح من مختلف المناطق بالخدمات المالية الرسمية، واستفادة الاقتصاد من الموارد المالية المتداولة في السوق الموازية.

وتعد إتاحة الحصول على الخدمات المالية خطوة بالغة الأهمية نحو الحد من الفقر وعدم المساواة، وتظهر بيانات جديدة عن ملكية الهواتف المحمولة والاتصال بالإنترنت وجود فرص غير مسبوقة لاستخدام التكنولوجيا لتعميم الشمول المالي⁵.

وقد توصلت دراسات الى انه لكل بلد نجاحاته وتحدياته وفرصه فيما تعلق بالشمول المالي، والسعي الى المساواة في امتلاك الحسابات المصرفية بين الجنسين.

وانتهجت العديد من الدول سياسات فعالة لصنع قرارات من شأنها تغذية احتياجات راس المال العامل للعديد من الاعوان الاقتصاديين لتحريك عجلة الاستغلال وتفاذي بطالة عوامل الانتاج للوصول الى حالات تشغيل مثلى لها، وهذا عبر توسيع شبكات الاستفادة من الخدمات المالية وتقليل تكاليف الاستفادة منها وتبسيطها لتيسير الوصول اليها وسلاستها لتحفيز المحرومين منها على الحصول عليها.

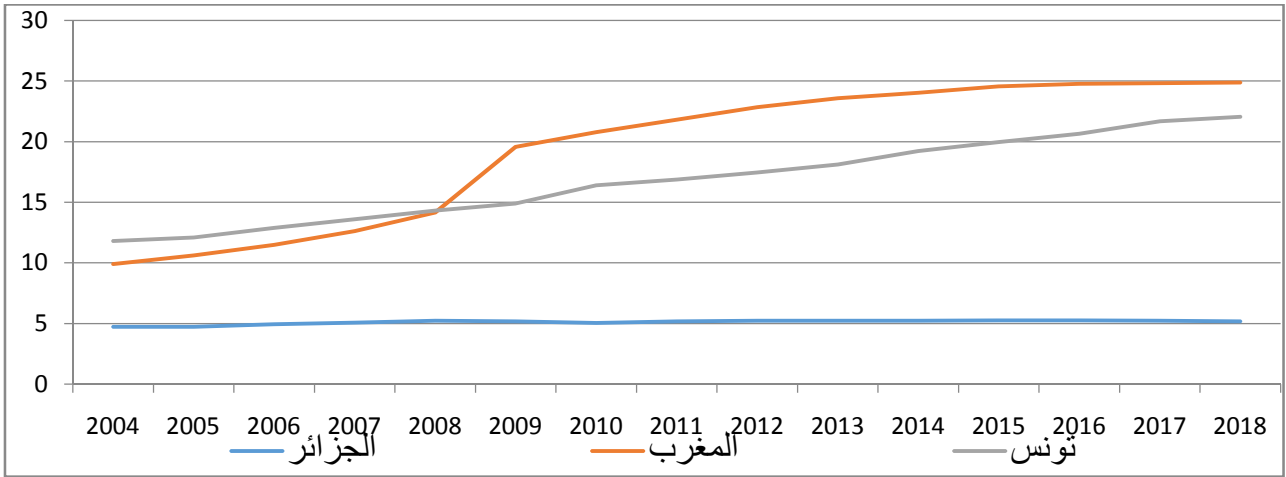
وقد ارتفعت نسبة الاستفادة من الخدمات المالية حيث بلغت نسبة البالغين الذين يملكون حسابات مصرفية حوالي 69 % سنة 2017، مقابل 62%. في سنة 2014 و 51 % في سنة 2011، ما يعني أن ما يضاوي 515 مليون بالغ لم يحرموا من الاستفادة من الخدمات المالية المصرفية. وهذا راجع الى تبني أنظمة الدفع الرقمي من خلال الحصول على الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة والانترنت. حيث بلغت نسبة امتلاك البالغين للخدمات المالية عبر الهاتف المحمول في افريقيا جنوب الصحراء 21% وهي ضعف النسبة في 2014.

ولتقليل تكلفة الحصول عليها، وسرعة الحصول عليها في الوقت المناسب لتزويد من فعاليتها وتدنية تكاليف الفرص البديلة للعملاء وتفاذي تكاليف تنجر عن التأخر في الحصول عليها، مثل غرامات تأخير، بالإضافة الى جودة الحصول عليها وتقليل المخاطر العملية الناتجة عن اخطاء العاملين في حال الحصول عليها بطريقة يدوية نمطية، والدقة في تأديتها من حيث تقليل الانحرافات الناتجة عن الاخطاء.

1.3 تطور فروع البنوك التجارية:

يعتبر فروع ووكالات البنك التجاري بمختلف تخصصاته أقرب هيئة مالية من شأنها تحفيز المتعاملين الاقتصاديين على ادخار اموالهم في القنوات الرسمية، وتشكل صفة الجوارية في المعاملات المالية، وبالتالي لا بد من تقريبها وتبسيط اجراءاتها وتناط بموظفيها - سيما العاملين في مصالح العلاقات مع العملاء - تثقيفهم وابرار اهم المزايا والحماية في هذه الخدمات المالية.

الشكل رقم (01): يبين تطور فروع البنوك التجارية (لكل 100 ألف بالغ)



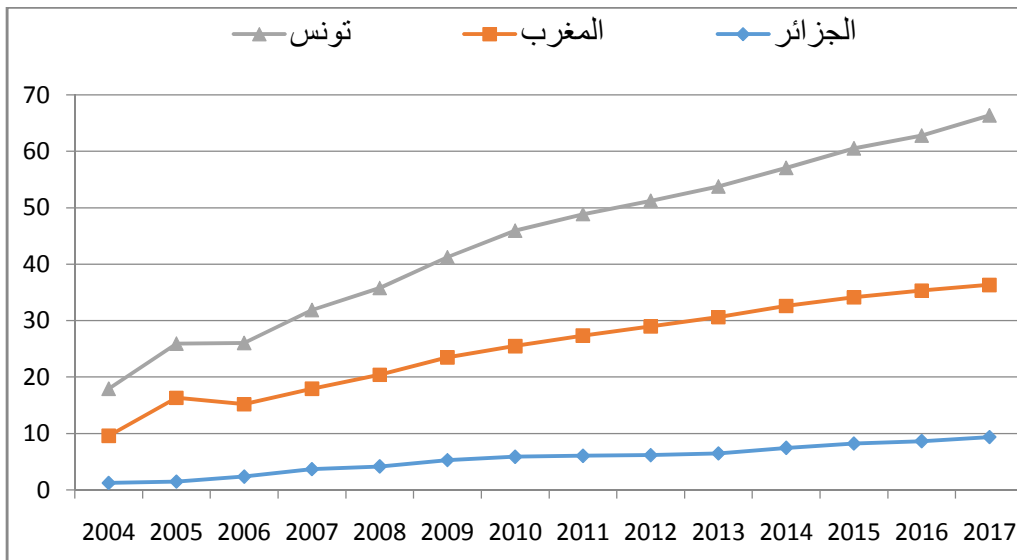
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي

ويظهر من الشكل أعلاه أن الجزائر تتذيل الترتيب في التغطية المصرفية بحيث نلاحظ أن إتاحة فروع البنوك ضعيفة، حيث نجد 5 وكالات مصرفية فقط تغطي 100 ألف بالغ، بينما تصل المغرب لمعدل 25 وكالة لكل 100 ألف بالغ، أي ما يعادل 5 أضعاف، وبهذا يتضح أن المغرب وتونس بادرتا لتقريب الخدمات المالية من مواطنيهما، وتحقيق الاشباع المالي. ولهذا يظهر جليا الضغط البنكي الكبير للزبائن على الوكالات، وضعف في التماشي مع النمو الديمغرافي السكاني، وعدم مراعاة ضرورة مسايرة الجانب المالي مع السكاني، بمعنى دراسات ضعيفة للبيئة المؤسساتية التي تعمل فيها البنوك.

2.3 تطور مكينات الصراف الآلي

فعبّر مكينات الصرف الآلي يستطيع الزبائن الوصول الى حساباتهم المصرفية من اجل سحب النقود، مراقبة أرصدة الحسابات، إتاحة الفرصة للإيداع النقدي أو الشيكات، تحويل الاموال بين الحسابات المصرفية، دفع الفواتير، شراء السلع والخدمات.

الشكل رقم (02): يبين تطور مكينات الصرافة الآلية لكل 100 ألف بالغ



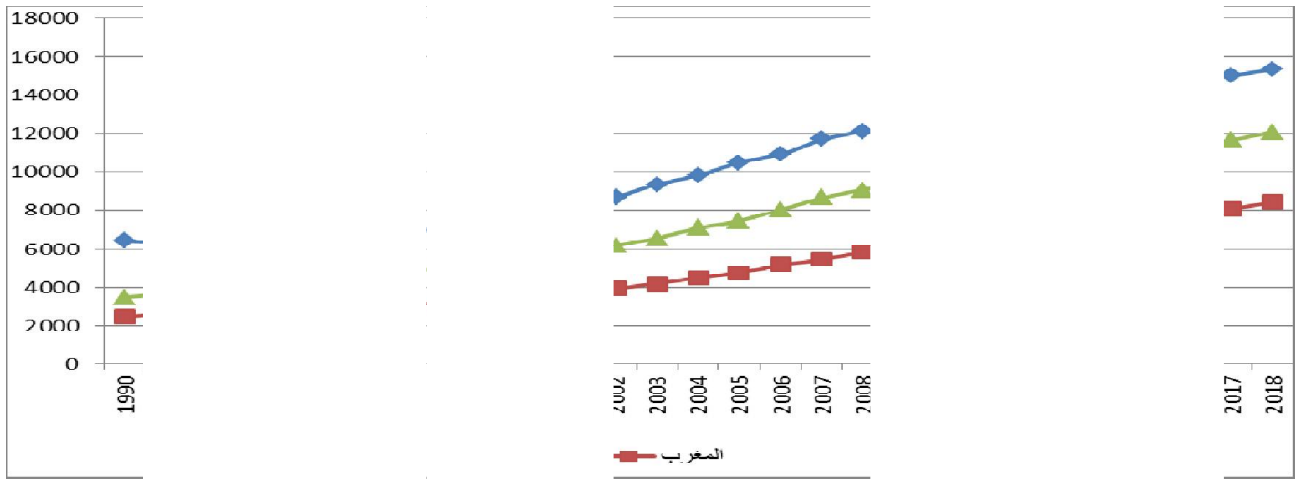
المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على مؤشرات البنك الدولي

<https://data.albankaldawli.org/indicator/FB.ATM.TOTL.P5>

من خلال الشكل أعلاه يتبين أن، في تونس، نسبة توزيع النمو الكبير والمتزايد في درجة الاشباع المالي والقرب المالي وانخفاض الإقصاء المالي بالتالي هناك مرونة أكبر واستخدام أكبر لتكنولوجيات الاتصال المالي بين مختلف القنوات والاعوان الاقتصاديين سواء من جانب عرض أو الطلب على السيولة وبالتالي تحفيز مختلف العوامل المحفزة على طلب أو عرض النقود مما يؤدي على التسوية الآلية والسريعة والمرنة للمعاملات المالية وبالتالي اشباع الاحتياج المالي مما يؤدي الى زيادة الاستثمار عبر مختلف القطاعات. لتليها المغرب بنمو في السنوات الاولى ثم الزيادة بوتيرة منتظمة ضمن استراتيجيات التحول نحو الصيرفة على الخط أو عبر الانترنت لتسوية المعاملات اليومية للمواطنين وتفادي الاستغلال السيئ للموارد الاقتصادية. ومن ثمة فإن الجزائر كما يظهر في المنحنى تحتل المرتبة الاخيرة مغاريا في درجة توزيع والاشباع المالي في استهلاك الخدمات المصرفية مما يعني أن هناك ضغط كبير في الجزائر على الصرافات الآلية من جهة، ونظرا لشساعة مساحة الجزائر فيظهر أن هناك إقصاء مالي أكبر فيها مقارنة بنظيراتها في المغرب العربي. ومنه درجة الشمول المالي من خلال معيار الصراف الآلي يظهر تقدم تونس مغاريا.

3.3 تطور نصيب الفرد

الشكل رقم (04): يبين نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي، وفقا لتعادل القوة الشرائية (بالأسعار الجارية للدولار الدولي)



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي

رغم أن أغلب المؤشرات السابقة بينت أن الجزائر متأخرة عن الدولة المجاورة سواء في معياري إتاحة الخدمات المالية أو استخدامها، إلا أننا لاحظنا أنها تحتل المرتبة الأولى من حيث نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي وفقا لتعادل القدرة الشرائية.

من هنا يظهر الاشكال الآتي: هل يؤثر الشمول المالي على زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

4. مؤشرات الاستخدام

فقد أدى توسيع الاستفادة من أنظمة الدفع ب 52% من البالغين الى إرسال وتلقى مدفوعاتهم بشكل رقمي في 2016 بزيادة قدرت ب 10% عن سنة 2014 (في ظرف سنتين فقط)، فقد ادت التكنولوجيا المالية الى استقرار المعاملات المالية، حيث تضاعف عدد مالكي الحسابات المستخدمين للهواتف المحمولة في عمليات الدفع الى 57% بين 2017 و 2014. ولا يزال سكان المدن يستفيدون من إمكانية الحصول على التمويل على نطاق أوسع بكثير مقارنة بالقرى. ففي الصين، مازال هناك نحو 200 مليون بالغ في المناطق الريفية خارج نطاق النظام المالي الرسمي.

وتزداد فرص تعميم الوصول الى الخدمات المالية بزيادة اشراك المؤسسات الاقتصادية، خاصة في ظل دفع الشركات الاجور نقدا لنحو 230 مليون بالغ ليس لديهم حسابات مصرفية، ومنه يمكن أن يساهم التحول الى الدفع الالكتروني للأجور في دمج العاملين على الانضمام الى النظام الرسمي باستغلال ملكيتهم لهواتف ذكية.

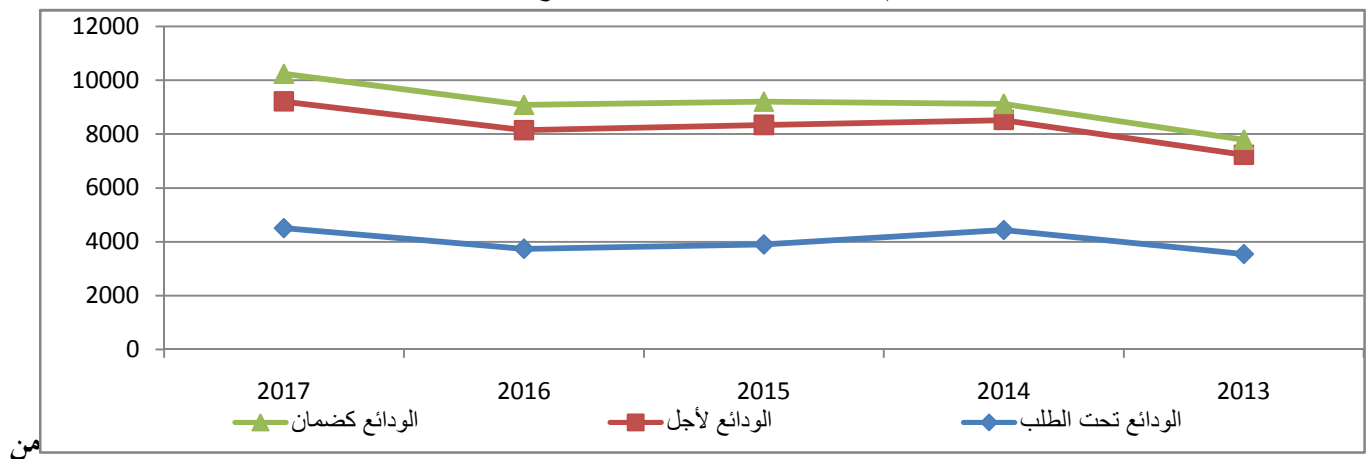
زاد عمق الوصول الى الخدمات المالية بشكل كبير نتيجة التكنولوجيا المالية، نتيجة عديد التغييرات. خلال جائحة COVID-19، خلقت التكنولوجيا المالية فرصاً جديدة للخدمات المالية الرقمية لتسريع وتعزيز الشمول المالي، وسط تدابير التباعد الاجتماعي والاحتواء. في الوقت نفسه، أصبحت المخاطر الناشئة قبل COVID-19، مع تطور الخدمات المالية الرقمية، أكثر أهمية.

1.4 تطور أنماط الودائع

على صعيد النشاط المصرفي، بقيت نسبة إجمالي أصول قطاع المصارف (المصارف والمؤسسات المالية) إلى إجمالي الناتج الداخلي مستقرة نسبياً، في حدود 74,9٪، مقابل 74,4٪ في نهاية 2016 و 75,3٪ في نهاية 2015. وبلغت نسبة إجمالي الأصول لقطاع المصارف (خارج توظيف ودائع قطاع المحروقات) إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات 91,6٪، مقابل 86,6٪ في 2016 و 89,1٪ في 2015. بلغت نسبة إجمالي الودائع خارج قطاع المحروقات إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات 57,1٪، مقابل 53,1٪ في نهاية 2016 و 57,8٪ في نهاية 2015.

وهذا ما يؤكد أن نسبة الاصول تبقى مرتفعة حتى باحتساب ودائع قطاع المحروقات وبالتالي فإن هناك استخدام معتبر في حدود 57 % من مجموع الأصول. كما يمكن استنتاج ان القطاع المصرفي له صلابه، بينما نلاحظ أن الطلب على الخدمات المالية بتوظيفها يبقى بعيدا عن المأمول حيث أن توظيف الموارد المالية المتأتية من الناتج الداخلي الاجمالي مستغلة بنسبة ضعيفة (55٪ في المتوسط). وهذا يعني أنه لا بد من تحفيز الطلب على الودائع لنصل الى شمول مالي حقيقي.

الشكل رقم (03): يبين تطور أنماط الودائع حسب طبيعتها



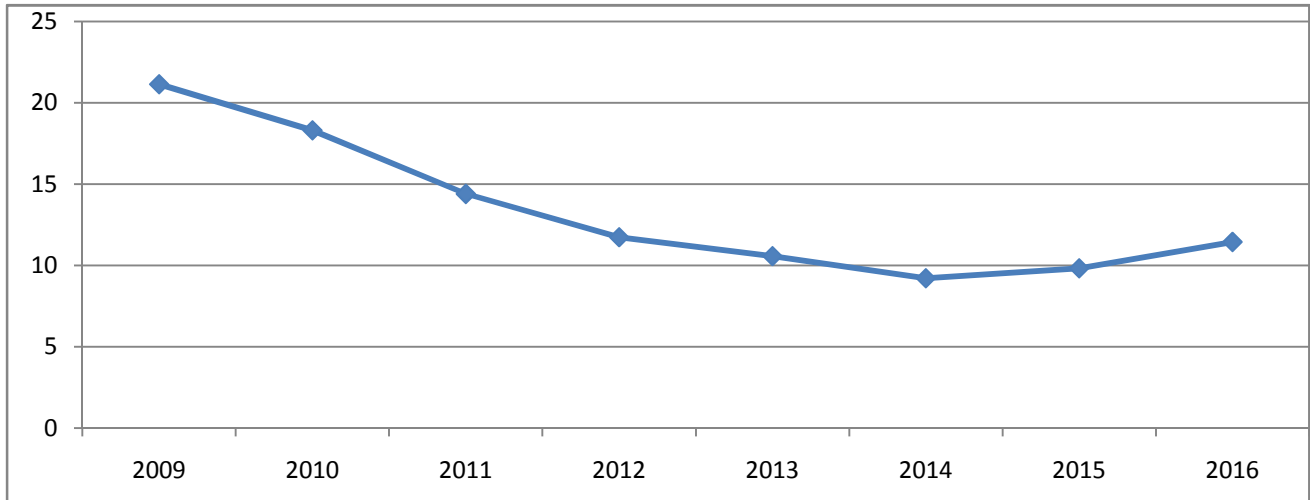
إعداد الباحثين بناء على تقرير بنك الجزائر 2017.

من الشكل، يتبين ان الودائع تتوزع مناصفة تقريبا بين الودائع تحت الضمان والودائع لأجل، وهذا ما يبين أن أغلب الودائع تركزت على الضمانات المقبوضة من البنوك في شكل رهون، بينما فاقت الودائع لأجل والممثلة للودائع الاستثمارية 8000 مليار دينار في المتوسط، كما استقر الطلب على الحسابات الجارية عند مستوى 4000 مليار دينار منذ 2013، ذلك أن عرض الخدمات المالية لاقى طلبا

على مجرد فتح الحساب وتوظيفه، أي بين تسوية التعاملات المالية وبين ادخال المدخرات لتحفيز الاستثمار وهذا ما تصبو اليه السلطات النقدية.

2.4 نسبة قروض البنك غير العاملة إلى إجمالي مجموع القروض

الشكل رقم (05): يبين تطور نسبة قروض البنك غير العاملة إلى إجمالي مجموع القروض

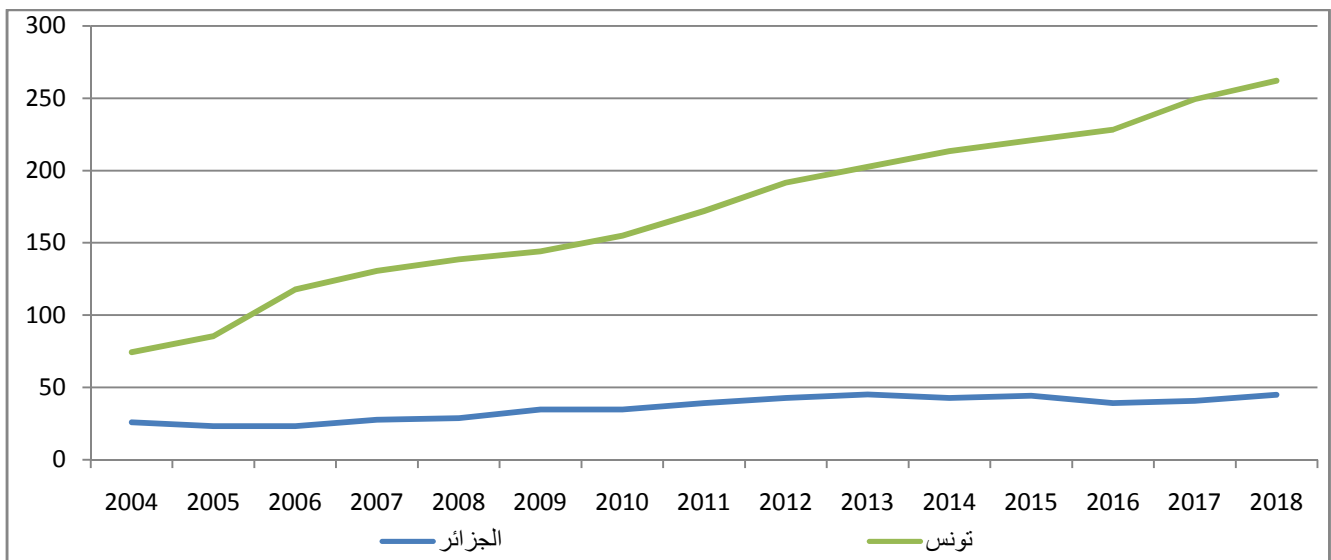


المصدر: من إعداد الباحثين بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي

من الشكل أعلاه يتبين انخفاض نسبة القروض غير العاملة في البنوك التجارية الجزائرية، وهذا راجع الى التوسع في منح الائتمان المصرفي بعد 2011، وما ترتب عن موجة الربيع العربي خاصة في هيئات الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والوكالة الوطنية للقرض المصغر. بمعنى أن القروض غير المستغلة لاستخدامها في الاقراض هو في حدود 10% من مجموع محفظة المصارف الموجهة لتمويل الاقتصاد الوطني، وهذا ما يشكل تكلفة فرصة بديلة عن استغلال مشاريع مربحة أخرى. أي أن استخدام الموارد لم يكن كامل وفعال.

3.4 الاقتراض من البنوك التجارية

الشكل رقم (06): يبين المقترضون من البنوك التجارية لكل 1000 بالغ



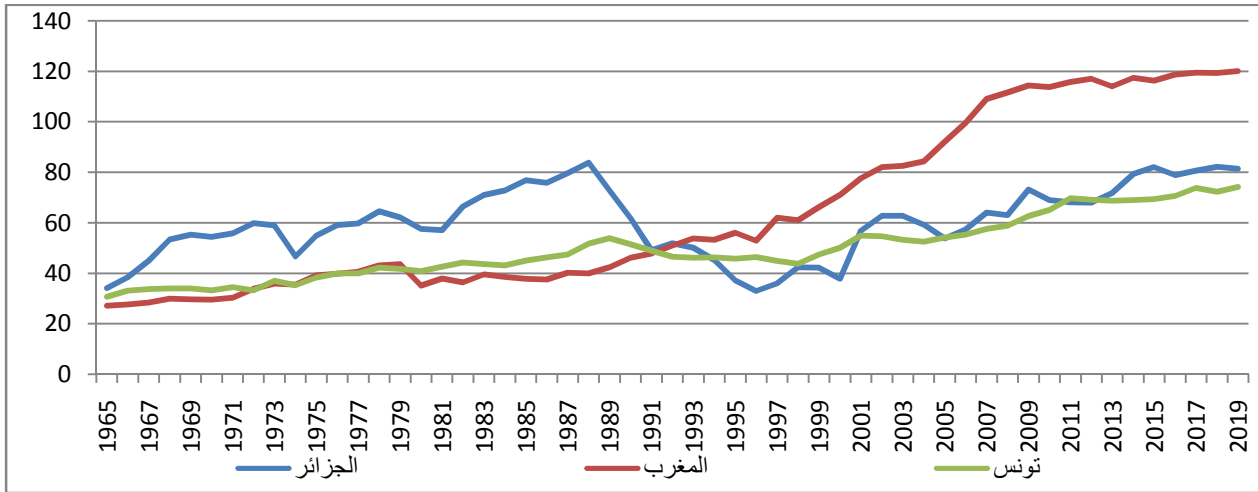
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي

من الشكل أعلاه يتبين النسبة الضعيفة للمقبلين على حيازة قروض بنكية بحيث لم يتجاوز عدد المقترضين في الجزائر 50 لكل 1000 شخص، من هنا يمكن طرح الاشكال الآتي : ما هو سبب عزوف المواطنين على الاقتراض من البنوك ، رغم أنه هناك نسبة مدعمة في أغلب القطاعات ؟. كما لاحظنا اقبال معتبر على الاقتراض من البنوك وثقافة استخدام المنتجات المالية والمصرفية حاضرة في تونس، بمعنى ان هناك طلب معتبر على الخدمات المالية المعروض من الهيئات النقدية والمالية.

4.4 المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي)

المعروض النقدي بمعناه الواسع هو مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية؛ والودائع لأجل، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية؛ والشيكات المصرفية والسياحية؛ والأوراق المالية مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية⁶.

والشكل رقم (07): يبين تطور نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع من إجمالي الناتج المحلي



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي

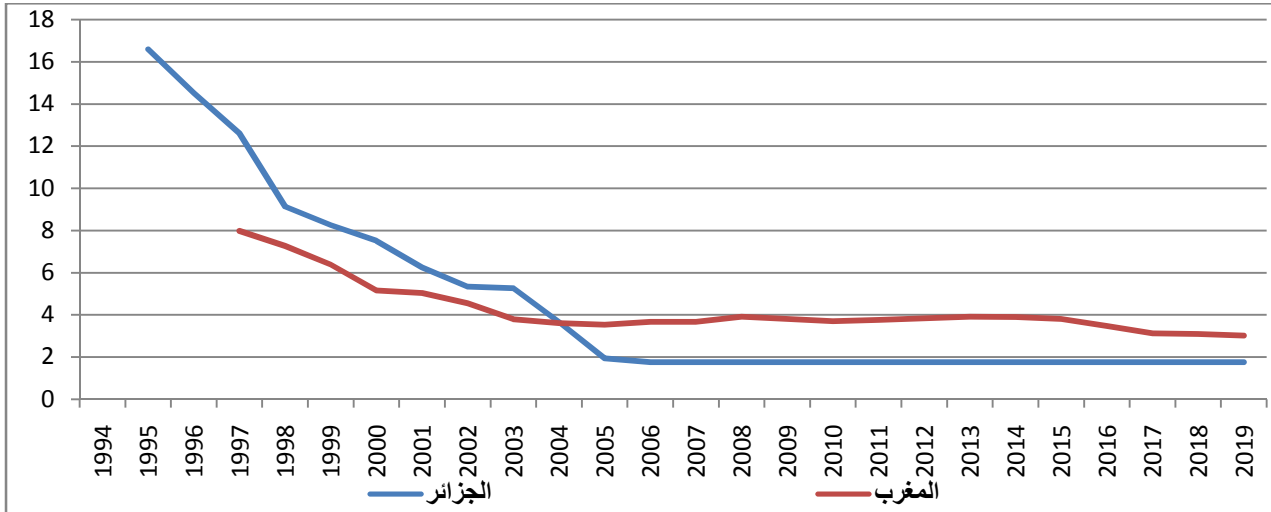
<https://data.albankaldawli.org/indicator>

من الشكل أعلاه يتبين أنه رغم أن هناك تأخر للجزائر في ما يتعلق بالوكالات وماكنات الصرف الالي إلا أن نسبة المعروض النقدي بمفهومه الواسع تبقى كبيرة، مما يعني أنها تمنح قروضا لعدد قليل من المتعاملين مقابل ارتفاع في مبالغ الائتمان المصرفي، وبالتالي فإن هناك تركيز كبير في تقديم القروض على المتعاملين الاقتصاديين وانخفاض تنوع في المحفظة الاجمالية للمصرف.

5.4 سعر الفائدة على الودائع (%)

ولتتبع اشكالية هل زيادة عدد المقترضين متزايد في تونس مقارنة بالجزائر، تطرقنا الى احتمال ارتفاع اسعار الفائدة على الودائع كمحفز للاقبال على استخدام الایداع ضمن الخدمات المالية المسداة، سعر الفائدة على الودائع هو السعر الذي تدفعه البنوك التجارية أو البنوك المماثلة على الودائع تحت الطلب، أو الودائع لأجل، والودائع الادخارية.

الشكل رقم (08): يبين تطور سعر الفائدة على الودائع



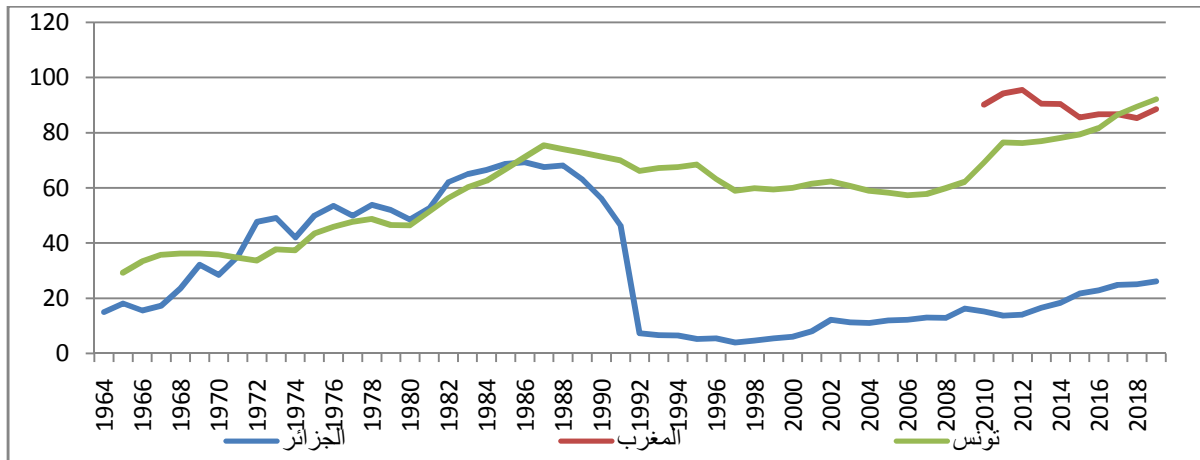
المصدر: من إعداد الباحثين بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/indicator>

من الشكل أعلاه يتبين أن البنوك الجزائرية أقل تنافسية في جذب المدخرات وهذا عبر تطبيق نسبة متدنية من أسعار الفائدة الاسمية، وبالتالي تخفيض نسبة الاستفادة من الخدمات المالية بالنسبة للمقرضين. حيث بلغ سعر الفائدة الممنوح للمودعين في البنوك المغربية ضعف ما تمنحه نظيرتها الجزائرية منذ سنة 2005. وهذا يعتبر عاملا أساسيا في نفور جمهور واسع من توظيف واستثمار مدخراتهم، وإدخالها الى التداول في السوق الرسمية، ومنه لا بد من مواكبة التنافسية في منح أسعار فائدة حقيقية تنافسية. وهذا ما يفسر انخفاض اقبال البالغين في الجزائر على الإيداع في حدود 5% فقط.

6.4 الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)

يشير الائتمان المحلي للقطاع الخاص إلى الموارد المالية المقدمة للقطاع الخاص من قبل الشركات المالية، مثل القروض، وشراء الأوراق المالية بدون حقوق ملكية، والائتمانات التجارية وغيرها.

والشكل رقم (09): يبين تطور نسبة الائتمان المحلي المقدم الى القطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي

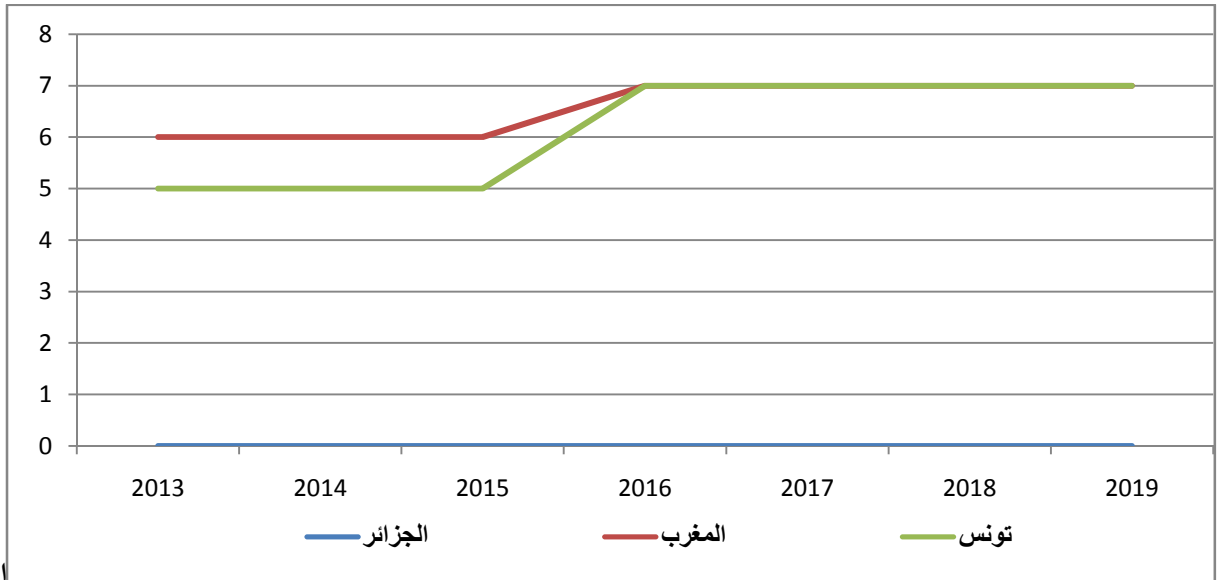
<https://data.albankaldawli.org/indicator>

من الشكل أعلاه يتبين أن الجزائر تبقى متأخرة في جانب تخفيض أثر مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص، بحيث لم يتم تمويل القطاع الخاص إلا في حدود 22% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي، وباعتبار أن القطاع الخاص يعتبر منتج وتنافسي وينطوي على حوكمة رشيدة، فإنه لابد من تشجيع وتوفير التمويل اللازم للقطاع الخاص. وبالتالي نسب الاستفادة تبقى ضعيفة في جانب القطاع الخاص، وهذا ما يؤثر على إنتاجية الاقتصاد الوطني.

7.4 مؤشر عمق المعلومات الائتمانية

يقيس مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية القواعد التي تؤثر على نطاق ومدى توافر ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق مكاتب السجلات العامة أو الخاصة للمعلومات الائتمانية. وتتراوح قيم هذا المؤشر بين صفر و8، مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى توافر قدر أكبر من المعلومات الائتمانية إما عن طريق سجل عام أو مركز خاص للمعلومات الائتمانية، مما يسهل قرارات الإقراض.

والشكل رقم (10): يبين تطور مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0 = منخفض إلى 8 = مرتفع)



المصدر: من

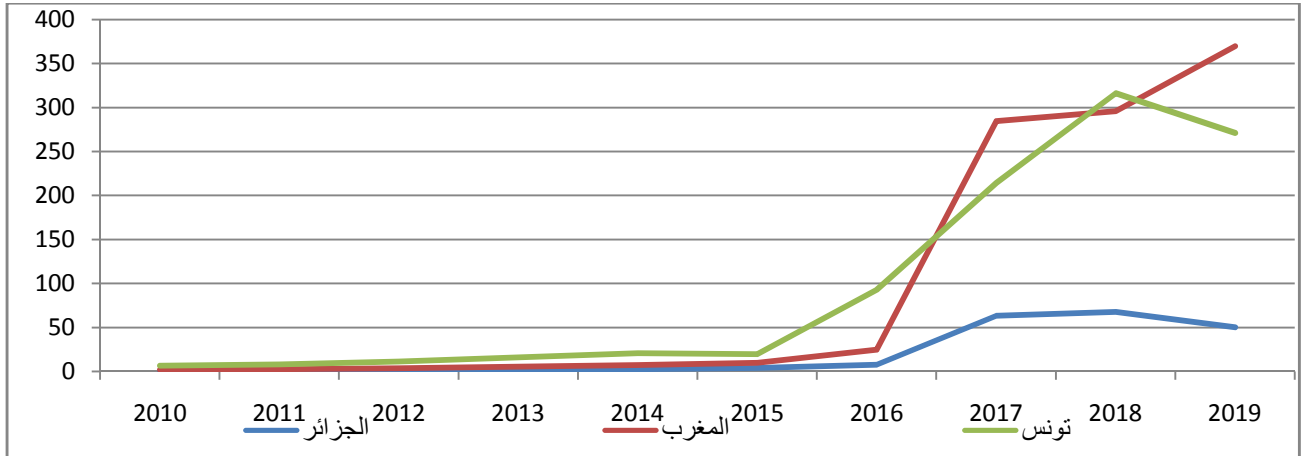
إعداد الباحثين بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/indicator>

نلاحظ من الشكل أعلاه أن مؤشر عمق المعلومات المالية متدني للغاية في حالة الجزائر، وهذا يعني نقص تماثل المعلومات مما يؤثر على كفاءة السوق المالية الممثلة للتمويل المباشر وتعيديها للتمويل غير المباشر.

8.4 تطور مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص)

ومن أهم عوامل الفوارق في استخدام المتاحات من الخدمات هي نسبة استخدام المدفوعات الرقمية عبر الإنترنت.

الشكل رقم (12): يبين مستخدمو الإنترنت (لكل مليون شخص)



المصدر: المصدر: من إعداد الباحثين بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي

<https://data.albankaldawli.org/indicator>

الجدول رقم (07): يبين مقارنة بين الوثائق المطلوبة لحيازة حساب بنكي بين الجزائر وتونس والمغرب

الجزائر	تونس	المغرب
ملف فتح حساب بنكي في bna بالدينار الجزائري لنتمكن من فتح الحساب يجب تقديم الوثائق التالية: • شهادة ميلاد حديثة للمعني بالأمر. • طلب خطي موقع • شهادة الإقامة • نسخة من بطاقة التعريف الوطنية. يتم ايداع الملف في اقرب فرع بنكي حيث يتم بعدها مباشرة فتح الحساب وتفعيله.⁷	نموذج "فتح الحساب" موقع من قبل الحريف نموذج معرفة الحريف موقع من قبل الحريف نسخة من بطاقة التعريف الوطنية للتونسيين / بطاقة إقامة سارية أو جواز سفر للأجانب؛ اتفاقية حساب الوديعة الموقعة من الحريف. دليل على النشاط؛ إثبات الإقامة (للأفراد غير المقيمين والمقيمين الذين يختلف عناوهم عن عنوان بطاقة تعريف الوطنية) الكهرباء أو الماء أو فاتورة الهاتف الثابتة أو عقد الإيجار خطاب مرجعي أو كشف حساب لآخر 3 أشهر أو مستند مشابه مقدم من بنك الحريف في بلد إقامته (للأفراد غير المقيمين) آخر ثلاثة كشوف الراتب / 3 بطاقات معاش واحد على الأقل.⁸	يمكن لأي شخص بالغ يتوفر على بطاقة التعريف وشهادة السكنى أن يفتح حسابا بنكيا. ويمكن للأطفال والمراهقين دون سن 16 عاما التوفر على حساب على الدفتر بمعية ولي الأمر. وبعد تجاوز سن 16 عاما، يحق لهم التوفر على حساب جاري ودفتر شيكات وبطاقة بنكية.⁹

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على عينة من بنوك البلدان قيد الدراسة

نلاحظ أن هناك تقارب في الوثائق المطلوبة وتمثلها، وإلا أن هناك تسهيلات أكبر في تونس في جانب اثبات الهوية، وكذا في المغرب في تخفيض سن البلوغ عند 16 سنة ليتم تمكين شريحة أكبر من الخدمات المالية، وبالتالي توسيع دائرة الشمول المالي.

5. الخلاصة

تطرقنا في بحثنا هذا الى إشكالية عدم تعميم الخدمات المالية، وهذا لمحاولة تعظيم الاستخدام الأمثل للخدمات المالية المعروضة من منتجاتها سواء بالآليات المباشرة أو غير المباشرة، وتمكين مستهلكي الخدمات المالية من مختلف الشرائح والمناطق منها لتحريك عوامل الإنتاج المختلفة، وفي سبيل ذلك قمنا بدراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب وتونس، من حيث مؤشرات الإتاحة، وقد تبين من تطور أنماط الودائع حسب طبيعتها أن أغلبها تحت الطلب - وبالتالي لا تساهم في تمويل الاستغلال أو الاستثمار، مع تطور الشبكة المصرفية في الجزائر وعدد الوكالات الموصولة إلكترونيا وتطور عدد السكان لكل وكالة مصرفية وعدد الموظفين لكل شباك مصرفي، وكالات المصارف ومراكز البريد وتوزيع حسب الاشخاص العاملين، تطور ماكينات الصرافة الآلية، تطور فروع البنوك التجارية، تطور نسبة قروض البنك غير العاملة إلى إجمالي مجموع القروض، المقترضون من البنوك التجارية، تطور نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع من إجمالي الناتج المحلي، سعر الفائدة على الودائع (%)، الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص، مؤشر عمق المعلومات الائتمانية وقد تم اثبات تأخر الجزائر في كل من معايير رغم تقدمها في نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي وعند المقارنة بين الوثائق المطلوبة لحيازة حساب بنكي بين الجزائر وتونس والمغرب تبين أن الدول المجاورة تمنح تسهيلات أكبر لمستهلكي الخدمات المالية مما يبين ضرورة تفعيل هذه المبادرات لامتصاص الكتلة النقدية.

يتبع زيادة الطلب على الخدمات المالية توفير مزيج لائق من الخدمات المالية، التي من شأنها تلبية الاحتياج المالي لمختلف الأعوان الاقتصاديين، وعليه جاء اختبار الفرضيتين كالاتي:

- الفرضية الأولى (من حيث الإتاحة): نلاحظ تأخر الجزائر في كل من الانتشار البنكي وتخفيف الضغط على الوكالات البنكية (ضعف في الإتاحة)، وبالموازاة مع ذلك نلاحظ تربع المغرب على صدارة الترتيب (مغاريا) من حيث تخفيف الضغط البنكي على العملاء. أما من حيث درجة استخدام الدفع النقدي الآلي لتسهيل المعاملات المالية، فنلاحظ تأخر الجزائر (من حيث استخدام الصراف الآلي) مقارنة بدول الجوار، حيث بلغت نسبة اشباع من البنية التحتية للخدمات المالية للمدفوعات الآلية تونس - مقارنة بالجزائر - 6 أضعاف في سنة 2017، وهذا ما يبين تأخر العرض المالي والضغط المالي الكبير على أجهزة الصراف الآلي. ورغم كل هذه المؤشرات نلاحظ أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مرتفع مقارنة بالدول المغاربية المجاورة، حيث وصل نصيب الفرد في الجزائر الى ضعف نصيب الفرد في تونس في سنة 2018، بعد أن كان 3 أضعاف في 1990. منه نرفض الفرضية الأولى (إذ أن زيادة الموارد ونصيب الفرد لا يعكس الاشباع المالي).

- الفرضية الثانية (من حيث الاستخدام): فلاحظنا إقبال على الادخار مما يبين إقبال على التوظيف والاستثمار، وليس فقط الإيداع للطلب. كما تبين عدم الاستخدام الأمثل للموارد البنكية وتجميدها مما يعطل سيولة بعض المشاريع التي هي في حاجة ماسة الى تمويل. وفي تحليل لنسب الاستخدام، لاحظنا أن هناك تأخر كبير (من حيث عدد المقترضين) من البنوك التجارية، حيث فاق عدد المقبلين على الطلب على الاقتراض 250 شخص مقترض لكل 1000 بالغ في تونس، مقارنة بأقل من 50 شخص لكل 1000 بالغ في الجزائر، وبالتالي هناك تأخر كبير في الطلب على الخدمات المالية (والذي يشكل موضوعا هاما لابد من البحث فيه

حيثياته). ومن خلال تتبع تطور نسبة المعروض النقدي تبين ان اغلب أدوات السوق النقدية مع الحسابات لدى الاطلاع كانت متماثلة لدول المغرب العربي، أن نسبة المعروض الصالح للاستغلال، أي السيولة المستهدفة متماثلة تقريبا. كما نلاحظ نقص انخفاض تحفيز الإيداع. كما تم ملاحظة انخفاض تمويل القطاع الخاص، وهذا ما يثبط الروح المقاولانية، فقد بلغ الائتمان الموجه للقطاع الخاص في تونس أربعة أضعاف ما تم توجيهه للقطاع الخاص في الجزائر. وبالتالي فهذه المؤشرات عن الاستخدام تؤكد صحة الفرضية الثانية (أي ان الحياة على البنى التحتية يعكس فعلا الطلب على الخدمات المالية).

6. قائمة المراجع

¹Sharit K. Bhowmik & Debdulal Saha, Financial Inclusion of the Marginalised, Street Vendors in the Urban Economy, springer, 2013, p03.

²<https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2018/04/19/financial-inclusion-on-the-rise-but-gaps-remain-global-findex-database-shows/> 20/02/2021.

³Helena Kerr, COVID-19 is boosting fintech and mobile money in Myanmar, but what's next?, <https://www.aseantoday.com/2020/07/covid-19-is-boosting-fintech-and-mobile-money-in-myanmar-but-whats-next/>

⁴Ratna Sahay, The Promise of Fintech Financial Inclusion in the Post COVID-19 Era, Monetary and Capital Markets Department, Washington, 2020, p05.

⁵<https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2018/04/19/financial-inclusion-on-the-rise-but-gaps-remain-global-findex-database-shows/> 20/02/2021.

⁶ الإحصاءات المالية الدولية للبنك الدولي، السطر: 3

⁷ الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، ملف فتح حساب في البنك الوطني الجزائري BNA، <https://www.immig-visa.com/2020/08/dossier-pour-creer-compte-BNA.html#0>

⁸<https://www.bankabc.com/world/Tunis/Ar/AboutABC/Pages/FAQs.aspx?Category/20/01/2021>.

⁹<https://www.fmef.ma/ar/2020/11/12>.